S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/672
19 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل الرسالة التالية من فخامة السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس رئيس جمهورية أنغولا، مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، طالبا تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) ألفونسو فان دونيم ميبيندا
السفير
الممثل الدائم

190896 190896 96-21137

9621137

مرفق

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس أنغولا

أتشرف بأن أخاطبكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل مناقشة مسائل في غاية الأهمية بالنسبة للمرحلة الراهنة من عملية السلام في أنغولا.

إن التنفيذ الدقيق لبروتوكول لوساكا الذي لم تأل فيه جهدا الحكومة الأنغولية أو المجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة والدول المراقبة الثلاث، إنما يمثل الشرط اللازم الذي يفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية وإلى إقرار سلم دائم وفعال في أنغولا.

وفي هذا السياق رحبت حكومة أنغولا بثقة وارتياح بأحدث قرار صادر عن مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، كما شهدت من جديد بمشاركة هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة في تسوية المسألة الأنغولية.

ومع ذلك، فقد بتنا ندرك، في إطار من التخوف الشديد أن أهم الواجبات في عملية السلام يتم تأجيلها باستمرار وذلك قلق يشاركنا فيه الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره إلى أحدث جلسة عقدها مجلس الأمن وخصصها لأنغولا. وفي واقع الأمر فإن الديناميات التي اكتسبتها عملية السلام بعد اجتماعي الأخير مع الدكتور سافيمبي في ليبرفيل وصلت إلى طريق مسدود في الأسابيع القليلة الأخيرة، مما زاد من التوجس والشكوك فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية للاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا). ويحدث هذا لأن اليونيتا ما زال يتعمد تأخير الامتثال للشروط الرئيسية في اتفاقات السلام برغم الإجراءات التي اتخذتها حكومتي لتبديد الشواغل التي تقلق اليونيتا ولتعزيز مناخ التعاون والثقة المتبادلين.

وكما قد تتبينون في قائمة المسائل التي طرحتها حكومة أنغولا، فإن هذه المسألة تكتسب خطورة خاصة لأنها تبين اتجاها واضحا نحو الشلل في تنفيذ بروتوكول لوساكا مما يدفعنا إلى أن نطلب من مجلس الأمن اتخاذ أسرع الإجراءات في هذا الشأن.

إن عوامل القلق التي سلف ذكرها، وأبدتها حكومة أنغولا، يمكن تلخيصها في حقيقة أن اليونيتا لم يقم بصورة فعالة بإخلاء المناطق التي يحتلها بشكل غير مشروع، وبدلا من جنوده، قام اليونيتا بنشر ما يسمى بقوات الشرطة. ولم ينجز حتى الآن تجميع قواته المسلحة الحقيقية ولا تسليم أسلحته المتقدمة ولا الأعتدة الفتاكة التي يملكها.

وفيما يتعلق بإنشاء جيش وطني واحد، وهو حجر الزاوية في عملية السلام، فإن هذا الهدف لم يتحقق حتى الآن، لأن اليونيتا، على عكس الالتزامات التي تعهد بها، لم يعمل على إدماج ضباطه العامين

ضمن القوات المسلحة الأنغولية بينما ظل في الوقت نفسه يختلق العقبات في عملية اختيار وإدراج قواته ضمن القوات المسلحة الأنغولية.

إن سلطة الدولة الأنغولية لم تترسخ حتى الآن في جميع أنحاء البلاد لأن اليونيتا، برغم الجهود الهائلة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ما زال يعيق الانتقال الحر للبضائع والأشخاص ويحد من الجهود الرامية إلى توسيع نطاق إدارة الدولة لتشمل كل الإقليم الوطني.

وأخيرا، ففي المجال الدستوري والسياسي، ما زال يتعين على اليونيتا أن يبلغ حكومة أنغولا بآرائه فيما يتصل بالتصور الدستوري للترتيبات السياسية التي تنبثق عن اجتماعي فرنسفيل وليبرفيل.

مما سبق، قد تدركون أن الدعائم الأساسية لعملية السلام لم تتجسد بعد وتلك حقيقة تعوق إنجازها.

وفي ضوء هذه الحقائق، تتشرف حكومة أنغولا بأن تقترح على مجلس الأمن أن يتخذ أسرع الإجراءات وأنسبها من أجل العمل فورا على تنفيذ بروتوكول لوساكا بما في ذلك وضع جدول نهائي يتم بموجبه تحديد المهام والالتزامات. وعليه، فنحن نقترح صدور قرار في موعد لا يتجاوز ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ بإدماج الضباط العامين من اليونيتا ضمن القوات المسلحة لأنغولا، وإنهاء عملية الاختيار والإدماج لجنود اليونيتا ضمن القوات المسلحة لأنغولا وتسريح القوات الفائضة بالإضافة الى إنجاز المشاورات من أجل الترتيبات السياسية والدستورية التي تمت في فرنسفيل وليبرفيل.

وفي سياق تتابع الأحداث، نقترح أيضا أن يحث مجلس الأمن اليونيتا على ضمان الانتقال الحر للسلع والأشخاص في موعد لا يتجاوز ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مع توسيع نطاق إدارة الدولة الأنغولية لكي تشمل كل الاقليم الوطني. أخيرا، وعلى هذه الأسس، فإن إكمال تنفيذ بروتوكول لوساكا يمكن أن يتم بحلول ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ مع تنصيب ممثلي اليونيتا كأعضاء في الجمعية الوطنية وتشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية.

وترى حكومة جمهورية أنغولا أن من الحقائق الهامة التي جاء أوانها أن تجري الموافقة من حيث المبدأ على بعثة تابعة لمجلس الأمن توفد الى أنغولا في أسرع وقت ممكن لكي تقيم مدى تنفيذ اتفاقات السلام وتوصي باتخاذ التدابير التي من شأنها التعجيل بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

وأود في الختام أن أؤكد من جديد التزام حكومة أنغولا بالسلم والمصالحة الوطنية واستعدادها الكامل للتعاون الوثيق مع اليونيتا ومع المجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة والدول المراقبة الثلاث بما يحقق الإنجاز الناجح لعملية السلام في أنغولا.

وأرجو التكرم بإبلاغ نص هذه الرسالة الى سائر أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه إدواردو دوس سانتوس
رئيس جمهورية أنغولا

- - - - -